لما مر ولو مس لحيته او راسه فوقع منها شئ اطعم كما سن طعامه بالاجماع والصحاح لا
ان يكون في وضوء للنص ليس بشئ ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي شفاء الاطباء
شاة للعشرة منها ما مر وكذا احدهما للصحيح خلافا للمشهور فاطعام ثلثة مساكين
للخبر وحمل على التخيير او اولوية الدم ولا يجوز لهما حلق راس المحرم قولا واحدا واما
راس الحلال ففيه قولان احدهما المنع للصحيح لا ياخذ المحرم عن راس الحلال ويكره ذبح
الحمام وتدليك الجسد للخبر يحرم عليهما تقليم الاظفار بالاجماع وللعشرة المستفيضة
منها الصحيح من قلم اظافيره ناسيا او ساهيا او جاهلا فلا شئ عليه ومن فعله متعمدا
فعليه دم وفي الصحيح عن المحرم يطول اظفاره او يكسر بعضها فيوذيه قال لا يتقص
منها ان استطاع فان كان يوذيه فليقصها وليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام وفي
الصحيح والموثق عن رجل قلم ظفر امن اظافيره وهو محرم قال عليه مد من طعام حتى يبلغ
عشرة فان قلم اصابع يديه كلها فعليه دم شاة قلت فان قلم اظافير يديه ورجليه
جميعا فقال اذا كان فعل ذلك في مجلس واحد فعليه دم وان كان فعله متفرقا في
مجلسين فعليه دمان وفي لفظة اخر في كل ظفر مد من طعام ولكل من الاسكاني
والحلبي قولا اخر في المسئلة ولم نجد مستندهما وفي قطع الضرس عند الشيخ شاة للخبر
خلافا للمصدوق والاسكاني فلا شئ فيه للاصل والخبر يحرم عليهما قتل هوام
الجسد على المشهور للروايات وهي مخصصة بالقملة نعم في الصحيح اذا احرمت فاتق
قتل الدواب كلها الا العقعق والعقرب والفارة وفيه يحك راسه ما لم يتعمد
قتل دابة وقيل يجوز قتلها في البدن وهو شاذ والمشهور جواز القاء القراد
والحلم عن نفسه وبغيره للاصل والصحيح اربايات ان وجدت على قراد وحلد اطرحهما
قال الصحاح غارهم انهما دقيقا في غيرهما والاصح عدم جواز القاء الحلم عن البعير

وفاقا للمهذب والصحيح ان القى المحرم القراد عن بعيره فلا باس ولا يلقى الحلمة وفي الحسن
ان القراد ليس من البعير والحلمة من البعير بمنزلة القملة من جسدك فالق القراد والق
القراد يحرم عليهما الفسوق والجدال كما في الاية وفي الصحيح اذا احرمت
فعليك بتقوى الله وذكر الله وقلة الكلام الا بخير فان تمام الحج والعمرة ان
يحفظ المرء لسانه الا من خير كما قال الله فان الله يقول فمن فرض فيهن الحج فلا
رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج فالرفث الجماع والفسوق الكذب والسباب
والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله وتفسير الجدال بذلك مستفيض في
الصحاح وعداه في الدروس الى كل ما يستى يمينا ولعله للصحيح ان الرجل اذا حلف
ثلثة ايمان في مقام واحد وهو محرم فعليه جادل وعليه حد الجدال دم بهريقه ويتصدق
به واما الفسوق ففي الصحيح الاخراة الكذب والمفاخرة وجمع بينهما في المختلف
بان المفاخرة لا تنفك عن السباب لانها انما يتذكر فضايله وسلبه عن
خصمه وسلب رذايله عن نفسه واثباتها لخصمه وخصم القاضي بالكذب على الله
ورسوله والائمة عليهم السلام وعد العلماء لكل لفظ قبيح ويعفى عن اليمين في
طاعة الله وصلة الرحم ما لم يزد في ذلك عند الاسكافي وله الصحيح
الشهود ان كفارة الجدال في الكذب شرة شاة ومرتين بقرة وثلثا بدنة وفي
الصدوق ثلثا شاة ولم نجد له مستندا وفي الصحيح اذا جادل فوق مرتين فعليه
الصيد دم بهريقه وعلى المحفي بقرة وفي الصحيح اذا حلف الرجل بثلثة ايمان وكان في
مقام واحد وهو محرم فعليه جادل فعليه دم بهريقه ويتصدق وانما عليه كفارة
واحدة كاذبة فعليه جادل وعليه دم بهريقه ويتصدق به وفي معناه اخبار اخر
ولكن الاثبات حق وفي باطل فلا كفارة على الاظهر يكره تلبية المنادي